المعارضة المصرية ترحب بمبادرة الإصلاح وتعتبر المشكلة في الممارسة وليس الحوار

□ القاهرة - حازم محمد

■ أبدى قادة حزبيون معارضون وناشطون حقوقيون ترحيباً حذراً بقرارات المؤتمر السنوي للحزب الوطني (الحاكم) والتوجهات الجديدة التي اطلقها الرئيس حسني مبارك مساء اول من امس للحكومة في شان ملف الإصلاح السياسي.

وكان مبارك أعلن عن توجهات جديدة عدة في خطابه امام الجلسة الختامية لمؤتمر الحزب تضمنت العزم على تعديل قوانين الاحزاب والحقوق السياسية والنقابات ودعوة الاحزاب الى حوار في شان ميثاق شرف ينظم العلاقة بينها.

وجاء الترحيب بالدعوة الى الحوار على خلفية مطالبة المعارضة المتكررة منذ سنوات بإجراء حوار شامل «لتصحيح المسار السياسي». وقال الامين العام لحزب التجمع (اليساري) الدكتور رفعت السعيد إن «الحوار مقبول طالما كان غير مشروط». أما نائب رئيس حزب الوفد (الليبرالي) السيد محمود اباظة فوصف تصريحات مبارك بانها «ايجابية في توجهها» لكنه اعتبرها «عمومية وتحتاج الى توضيح وتفاصيل» متفقاً مع السعيد في قبول مبدأ الحوار. واعتبر أن «المشكلة ليست في الحوار لكن في الممارسة».

وبدا ان تحفظات الحزبين المعارضين الرئيسيين ترتبط بما يمكن اعتباره «أزمة ثقة» مع الحزب الحاكم في ضوء حوارات جرت قبل سنوات بين الطرفين، وقال السعيد انها «إما انتهت الى لا شيء، او سمعنا فيها املاءات في شكل أراء ونهبت محاولتنا للحوار سدى».

واعتبر المعارضون أن «الازمة» تمس الاحزاب جميعها، خصوصا انها خسرت في الانتخابات البرلمانية الاخيرة امام المستقلين ما يزيد عن ٢٥٠ مقعداً. ويقول اباظة إن «الازمة مشتركة والحوار هدفه اخراج جميع الاطراف من مستنقع الجمود وليس المعارضة فقط».

واذا كان الاتفاق على مبدأ الحوار «مقبولا» و«ظاهرة جيدة»، إلا ان المعارضة دعت الى «عدم وضع عراقيل في سبيله».

ولم يختلف موقف ناشطي حركة حقوق الانسان عن الحزبين المعارضين اذ رحبت المنظمة المصرية لحقوق الانسان بخطاب مبارك وما تضمنه من أراء واقتراحات، واعربت عن الأمل بأن «ينعكس على السياسات الحكومية ويمتد الى التشريعات والقوانين المقيدة للحريات في مصر بهدف إلغائها».

لكن بيان المنظمة شدد على أنه «على رغم أهمية هذه التوجهات والقرارات الا انها لم تحقق الحد الادنى المامول به لتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الانسان والاصلاح السياسي والدستوري الشامل». واشارت الى أن «تحقيق الاصلاح يحتاج الى قرارات عدة تتعلق بالدستور واطلاق حرية تشكيل الاحزاب والغاء كل صور الدمج بين الدولة والحزب الحاكم وتعزيز حرية الصحافة وكفالة استقلال النقابات».